خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

عنوان المشروع: إدارة الموارد الطبيعية المتمحورة حول المجتمع، التي تحل النزاعات وتحسن سبل العيش وتعيد النظم الإيكولوجية من خلال توزيع مناطق الأفيال.		
الدولة: جمهورية مالي	الشريك في تنفيذ المشروع: وزارة البيئة والصرف الصحي والتنمية المستدامة	نموذج الإدارة: النموذج الوطني
نتائج البرنامج- الدولة وتستفيد الفئات المحرومة ، ولا سيما النساء والشباب ، من القدرات الإنتاجية في بيئة صحية تفضي إلى الحد من الفقر		
خطة استراتيجية للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الإطار المتكامل للنتائج والموارد النتيجة2.5 الأطر القانونية والتنظيمية والسياسية والمؤسسات لضمان حفظ الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام والحصول عليها وتقاسمها ، وفقا للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية		
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فئة الاختيار الاجتماعي والبيئي: المخاطر العالية	يعطي برنامج الإنمائي للأمم المتحدة أهمية قصوى لاعتبارات الجنس
	الرقم أو وسيلة تحديد الهوية :(ATLAS Project ID) 0010826	أطلس الهوية (سابقا مشروع الهوية) 00108188 رقم9661:GEF IDFEM

الإعلان عن التشاور العام وكشف المعلومات

ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحصول على ردود فعل بشأن مشاريع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإجراءات الاختيار المرتبطة بها لهذا المشروع.
ينبغي إرسال التعليقات والأسئلة إلى:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
العنوان الاجتماعي:
الهاتف:
البريد الإلكتروني:
الموقع:
الموعد النهائي للتعليقات والأسئلة ....

قائمة محتويات

ملخص تحليلي.....
مشروع " أفيال " مالي.....
وصف المشروع.....
مخاطر اجتماعية وبيئية .....
خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.....
استراتيجية الحد من الفقر.....
استعراض خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.....
المخاطر الاجتماعية والبيئية.....
1- التخفيف.....
الآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة لهذه التدابير.....
2- متابعة.....
هداف المتابعة.....
متابعة التدابير.....

3- تنمية القدرات والتدريب.....
ترتيبات مؤسسية.....
تقييم القدرات.....
خطة تعزيز القدرات.....
4- مشاركة الأطراف المعنية.....
الحصول على المعلومات.....
آلية إدارة الطعون.....
5- خطة العمل للتنفيذ (الجدول الزمني والتكاليف التقديرية).....
الجدول الزمني للتنفيذ.....
الميزانية.....
خطة عمل التنوع البيولوجي.....
1- وصف سياق التنوع البيولوجي
اطار سياسي وقانوني على المستوى الوطني
موقع المشروع: المحتوى الوطني للتنوع البيولوجي
السياق الوطني للتنوع
2- مخاطر التنوع البيولوجي، هدف إجراءات التخفيف
الخطر1
الخطر 2
الخطر 3
3- خطة العمل للتنفيذ (الجدول الزمني والتكاليف المقدرة ومصدر التمويل)
4-**مشاركة أصحاب المصلحة المعنية**
5- المتابعة واعداد التقارير
خطة الشعوب الأصليين
مذكرة بشأن تعريف الشعوب الأصلية
تعريف الشعوب الأصلية
جماعات ضعيفة وذات خصوصيات
البيانات الخاصة للمجموعات الضعيفة الفرعية
3- موجز القوانين الأساسية والاطار القانوني
4- موجز للتقييم الاجتماعي والبيئي وتدابير التخفيف

4- مشاركة، مشاورة وعملية

الإطار القانوني والسياسي.....
1. منهجية تصميم البروتوكول القائم على المشاركة.....
2. البروتوكول والخطوات المرتبطة به.....
3. المناهج التحضيرية.....
4. آلية تقاسم الأرباح.....
5. دعم القدرات.....
6. تسويات المظالم أو سبل الانتصاف.....
7. الترتيبات المؤسسية.....
8. الرصد والإبلاغ والتقييم.....
9. الميزانية والتمويل.....
10. المرفق/استمارة الإبلاغ.....

خطة عمل سبل العيش والبقاء.....

1. مقدمة .....
2. **التهديدات المتعلقة بسبل كسب العيش والتشرد الاقتصادي المحتمل .....**
3. المشاركة والمشاورة.....
4. توصيات الفريق العامل.....
5. الترتيبات المؤسسية.....
6. التظلمات أو سبل الانتصاف.....
7. المتابعة والتقييم.....
8. التكاليف والميزانيات.....

خطة عمل لإعادة التوطين.....

1- الإطار القانوني والمؤسسي.....
-الاطار الوطني .....
-القواعد التنظيمية لبرنامج الإنمائي للأمم المتحدةPNUD .....
.2– الأسباب المنطقية لنقل بحيرة بنزاما.....
.3 – جدول عملية التنفيذ.....
.4- المشاركة والمشاورة.....
-المجتمعات المحلية المعنية .....
-عملية التشاور.....
المشاكل المحتملة التي يتعين حلها.....
5 - مواقع إعادة التوطين والإسكان.....
- وزيادة الدخل/الترميم.....
- تقييم الأوضاع الراهنة.....
6-التقليل/تجنب عمليات النقل في المستقبل.....

7- **الترتيبات المؤسسية.....**
8- تسوية مشاكل التظلم والطعون.....
9- المتابعة والتقييم.....
10- التكاليف والميزانية.....

ملخص تحليلي

يتناول مشروع حماية الفيل في مالي مسائل داخل منطقة غورما ، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ، وإدارة الموارد الطبيعية ، والصراعات بين البشر والفيل. تقع غورما في الجزء الشمالي الشرقي من مالي ، وهي واحدة من أربع (4) مناطق طبيعية في مالي ، أغنى في التنوع البيولوجي وموائل فيلة غورما المجتمعية للموارد الطبيعية ((GBCRN) في موئل فيلة غورما ؛

وتعميم مراعاة المنظور الإنساني؛ إدارة المعارف ورصدها وتقييمها وهذا المشروع جزء من النهج البرامجي لمرفق البيئة العالمية لمنع انقراض أنواع التهديد المعروفة، وهو جزء من برنامج مرفق البيئة العالمية التابع للشراكة العالمية للحفاظ على المهددة بالانقراض .وهذه الحيوانات ، التي تمثل 2 في المائة من جميع الفيلة في غرب أفريقيا ، مهددة بالانقراض بسبب الصيد غير المشروع منذ عام 2012 ، فضلا عن عوامل بشرية أخرى مثل الاستهلاك غير الرشيد للمياه ، والرعي ، وإزالة الغابات أو إزالة الغابات ، وتعطيل طرق أو ممرات الهجرة.

والهدف من المشروع هو حماية الفيلة المالية في المواقع الرئيسية وزيادة سبل عيش المجتمعات المحلية على طول طرق/ممرات الهجرة من أجل الحد من الصراع بين البشر والفيلة .وسوف يتحقق الهدف من خلال تنفيذ أربعة مكونات (4):

(1) تعزيز الإطار التشريعي والقدرة الوطنية على التصدي لجريمة الأحياء البرية، (2) حماية فيلة جورما من الصيد غير المشروع وتأمين طرق/ممرات الهجرة الموسمية وموئل الفيلة؛ (3) إن الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية في موئل فيلة غورما الحياة البرية ومنع الجريمة من خلال التنمية المستدامة(9071) ، (4) تعميم مراعاة المنظور الجنسي؛ إدارة المعارف ورصدها وتقييمها. وهذا المشروع جزء من النهج البرنامجي لمرفق البيئة العالمية لمنع انقراض أنواع التهديد المعروفة؛ وهو جزء من برنامج مرفق البيئة العالمية التابع للشراكة العالمية للحفاظ على الحياة البرية ومنع الجريمة من خلال التنمية المستدامة (9071).

وتوفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (PGES) مجموعة من تدابير التجنب والتخفيف والرصد والتدابير المؤسسية اللازمة لتنفيذ هذه التدابير من أجل تحقيق نتائج الاجتماعية والبيئية المستدامة والمنشودة. واستكمالاً لما تم تحديده بالفعل في وثيقة برو دوك ، فإن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تحدد المزيد من أنشطة المشاريع التي لا يمكن تنفيذها قبل الموافقة على تدابير التخفيف المناسبة وتنفيذها. وسيقوم الشركاء المنفذون باعتماد هذه التدابير وإدماجها في أنشطة المشروع، تحت إشراف وحدة إدارة البرامج.

وفي الفترة ما بين 10 و 20 شباط/فبراير 2020 ، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول بعثة للامتثال للمشروع وتقييم مدى إمكانية إطلاق المشروع ، في ضوء استمرار انعدام الأمن في منطقة المشروع. وبعد الموافقة، أُجريت المزيد من المشاورات في كانون الأول/ديسمبر 2020 فبراير 2021لإعداد تدابير التخفيف المناسبة. كما تم تيسير التدريب على الضمانات لجميع المشاركين بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية خلال حلقة العمل المتعلقة بإطلاق المشروع .وتم من خلال هذه العملية ضمان مشاركة أصحاب المصلحة ومشاركتهم في وقت مبكر ومتكرر وهادف، والكشف في الوقت المناسب عن المعلومات ذات الصلة التي تستند إلى أسس سليمة.

وعلى الرغم من أنه لم يُكتب تقرير التنمية المستدامة في حد ذاته كجزء من أعمال محطة الفضاء الدولية هذه ، فإن المعلومات التي تم جمعها من خلال المرحلتين كانت مكافئة لمبادرة استطلاعية عامة وأتاحت وضع تدابير إدارية مناسبة. كانت جميع تقارير المشاورة متاحة عند الطلب وتخزن كجزء من بروتوكول كليب من قبل الوكيل الاحتياطي UGP.وقد أجري تقييم مختلف المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار السلبية المتوقعة من خلال إجراء الاختيار البيئي والاجتماعي للمشروع باعتباره "خطرا كبيرا" وفقا للجدول أدناه ووفقا للسياسة البيئية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول 1 - تقييم المخاطر وفقا للضمانات البيئية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المبادئ	

منخفض	
معتدل	
كبير	
مرتفع	
خطر غير معلن	

حقوق الانسان	
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الاستدامة البيئية	
المسؤولية/المساءلة	

معايير

حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	
تغير المناخ والتخفيف والتكيف	
الصحة المجتمعية والسلامة	
التراث الثقافي	
النقل وإعادة التنسيب	
الشعوب الأصلية	
العمل وظروف العمل	

وفي إطار تناول المشاريع التي يحتمل أن تكون لها آثار اجتماعية وبيئية ضارة، يطلب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تطبيق المبادئ الرئيسية، وهي:

- التسلسل الهرمي للهجرة: سوف يسعى المشروع أولاً إلى تجنب التأثيرات السلبية المحتملة ، ثم تقليص تأثيراتها إلى أدنى حد ، ثم تطبيق تدابير الهجرة. وسيستخدم التعويض عن الآثار التي لم يتم تخفيفها كملاذ أخير.
- نهج تحوطي لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية الكبيرة: لا ينبغي استخدام الافتقار إلى اليقين العلمي الكامل كسبب لتأخير التدابير الرامية إلى منع التهديدات الخطيرة.
- التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتراكمية: سيأخذ المشروع في الاعتبار جميع التأثيرات ذات الصلة، ليس فقط في المنطقة المباشرة للمشروع ، ولكن أيضا في منطقة تأثير المشروع .وسيراعي أيضا الآثار التراكمية للمشروع أو الآثار الأخرى ذات الصلة للتطورات السابقة والحالية والمرتقبة بشكل معقول في المنطقة الجغرافية.
- مبدأ "من يلوث يدفع": يتحمل العامل/الشخص المتسبب في الضرر تكاليف التخفيف ، إن وجدت.

- **تقنيات التكييف**: الدروس المستفادة من إجراءات الهضم في الماضي وتستخدم بنشاط للتنبؤ وتحسين الإدارة مع تقدم البرمجة

وتم تحديد 20 مسارا من تدابير التخفيف لمعالجة مجموعة متنوعة من ضمانات المخاطر تتراوح بين المتوسط والعالي . يتصل بتنفيذ هذا المشروع .وترد تفاصيلها في ESMF وتتصل بالمخارج المحددة التي تنطبق عليها.

وبالنسبة لأغلب المخارج ذات المخاطر العالية، فإن التدابير أكثر تفصيلاً مع الإجراءات التشغيلية في أربع (4) خطط إدارية مخصصة، وهي على وجه التحديد:

(1) خطة عمل سبل كسب الرزق (برنامج الأغذية العالمي)
(2) خطة الشعوب الأصلية[1]
(3) خطة العمل لإعادة التوطين
(4) خطة العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي

أ- آلية التظلم: يتم تشغيلها بواسطة وحدة حماية الشعب، ويتم إدراجها في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتسمح بالكشف المبكر عن الأحداث غير المتوقعة.

ستبدأ عملية تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بإطلاق المشروع، ومن المتوقع أن يغطي كامل مدة المشروع .وستنفذ تدابير التخفيف قبل تنفيذ الأنشطة، وفقا لخطة التخفيف. وتحدد خطط إدارية محددة جداول زمنية مناسبة لتنفيذ أنشطة

[1] وفي السياق المحدد لهذا المشروع، ستعتبر جميع المجتمعات المحلية التي تحدد كمجموعة قبلية وتظهر ارتباطاً خاصاً (يرتبط بسبل معيشتها ، وحقوقها في الأرض ، وممارساتها الثقافية) بمنطقة المشروع ، من الشعوب الأصلية ، ومن ثم تستهدفها هذه الخطة .كما يمكن للسلطات المحلية أن تشير إليه باسم "المجتمعات المحلية". انظر "مذكرة بشأن تعريف الشعوب الأصلية" و "وصف" "وصف الشعوب الأصلية" في خطة الشعوب الأصلية من أجل وضع وصف أكثر دقة ورسم خرائط للمجتمعات المحلية التي تستهدفها خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

التخفيف الرئيسية.ويقدم الجدول أدناه تفاصيل عن عناصر التخفيف التي ستطبق على نقاط محددة، ويعالج الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية المحددة المتوقعة في إطار برنامج الضمان الاجتماعي.

أنشطة	الاثار الاجتماعية والبيئية المتوقعة	تدابير الهجرة
إدارة المشروع	وقد يكون لدى قادة المشاريع قدرة ضعيفة (1) على تنفيذ أنشطة المشاريع بطريقة عادلة ومراعية للصراعات (2) ، ويتعاونون بعمق مع جميع أفراد المجتمع المحلي (3).	المساؤ1: تعزيز إدارة الضمانات والوقاية
النتيجة 1-1.ويجري تحسين السياسة الوطنية والإطار التنظيمي لجرائم الحياة البرية والتشريعات الجزئية لمحمية الفيل.	ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الدولة على مكافحة الجريمة البيئية على الصعيد الوطني من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الصيد غير المشروع. وهناك خطر ارتباط أنشطة مكافحة الصيد غير المشروع بانتهاكات حقوق الإنسان. ومن الممكن أن تؤدي الصراعات إلى (1) أضرار جانبية لأفراد المجتمع المحلي، أو (2) معاملة غير قضائية محتملة للصيادين المزعومين، (3) مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن لأعضاء وحدة مكافحة الصيد غير المشروع. قد تكون لدى المسؤولين على تنفيذ المشروع إمكانيات ضعيفة للقيام بها (1) على نحو منصف وتفاديا للصراعات، كما قد تكون قدراتهم ضعيفة (2) على التعامل بعمق مع جميع أفراد المجتمعات، و(3) تيسير ومراقبة آلية حل المظالم. ويشمل المشروع تصنيف وتحديد جزء من الأراضي للحماية والذي يمكن أن يؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية سلبية على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ، ولا سيما على النساء ، لأن ذلك يمكن أن يحد من حصولهن على استخدام الموارد الطبيعية والثقافية.	المسار 2: ضمان عملية تطوير السياسات/التشريعات القائمة على الحقوق المسار رقم 3: تعزيز مساءلة السلطات الوطنية والمحلية

النتيجة 1,2 إنشاء وحدة التحقيق في جرائم الأحياء البرية وتشغيلها على DNEF	ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الدولة على مكافحة الجريمة البيئية على الصعيد الوطني من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الصيد غير المشروع. وهناك خطر ارتباط أنشطة مكافحة الصيد غير المشروع بانتهاكات حقوق الإنسان .قد تؤدي الصراعات إلى (1) أضرار جانبية، (2) قد تؤدي إلى معاملة غير قانونية للصيادين المزعومين، وقضايا السلامة والأمن (3) بالنسبة لوحدة مكافحة الصيد غير المشروع(UAB) قد تكون لدى المسؤولين على تنفيذ المشروع إمكانيات ضعيفة للقيام بها (1) على نحو منصف وتفاديا للصراعات، كما قد تكون قدراتهم ضعيفة (2) على التعامل بعمق مع جميع أفراد المجتمعات، و(3) تيسير ومراقبة آلية حل المظالم. ويشكل العنف القائم على نوع الجنس مشكلة رئيسية في هذا المجال .ويمكن لأعضاء وحدة مكافحة الصيد غير المشروع و/أو غيرهم من موظفي المشاريع تكرار أشكال العنف الحالية، في حين أنه يمكن أن يؤدي دعم الجماعات النسائية إلى تفاقم العنف القائم على نوع الجنس في المجتمع المحلي.	المسار رقم 4: التنبؤ بمشاكل الأمن المتصلة بتنفيذ تدابير مكافحة الصيد غير المشروع. المسار رقم 5: ضمان العمل العادل والسليم والمأمون والمنصف وظروف العمل ملائمة للعاملين في المشروع
النتيجة 1-3. وتلقت المؤسسات الوطنية لإنفاذ القوانين تدريبا وأدلة لإنفاذ جرائم الأحياء البرية وملاحقتها ومعاقبتها بصورة فعالة.	ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الدولة على مكافحة الجريمة البيئية على الصعيد الوطني من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الصيد غير المشروع. وهناك خطر ارتباط أنشطة مكافحة الصيد غير المشروع بانتهاكات حقوق الإنسان .قد تؤدي الصراعات إلى (1) أضرار جانبية، (2) قد تؤدي إلى معاملة غير قانونية للصيادين المزعومين، وقضايا السلامة والأمن (3) بالنسبة لوحدة مكافحة الصيد غير المشروع. قد تكون لدى المسؤولين على تنفيذ المشروع إمكانيات ضعيفة للقيام بها (1) على نحو منصف وتفاديا للصراعات، كما قد تكون قدراتهم ضعيفة (2) على التعامل بعمق مع جميع أفراد المجتمعات، و(3) تيسير ومراقبة آلية حل المظالم. ونظراً لاستبعاد المرأة تقليدياً من عمليات صنع القرار ، فإنها قد تستبعد من الدعم المقرر للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية .وقد يؤدي ذلك دون قصد إلى تمييز حقيقي ضد المرأة في تنفيذ المشروع. إن تعريف حدود جزء من الأراضي للحفاظ عليها من الممكن أن يؤدي إلى (1) أضرار جانبية لأفراد المجتمع ، (2) معاملة غير قانونية للصيادين المزعومين ، وقضايا السلامة والأمن (3) بالنسبة لوحدة مكافحة الصيد البحري المعروف أيضاً باسم وحدة مكافحة الصيد غير المشروع. ويشمل المشروع تصنيف وتحديد حدود جزء من الأراضي التي يمكن أن تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية سلبية على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ، ولا سيما على المرأة ، حيث أنها تقلل من فرص حصولها على الموارد الطبيعية والثقافية.	المسار رقم 4: منع قضايا السلامة المتصلة بتنفيذ تدابير مكافحة الصيد غير المشروع.

2,1 وحدة مكافحة الصيد غير المشروع لحماية فيلة غورما معززة بالموظفين والمعدات والأموال التشغيلية.	وبما أن المشروع يدعم وحدات مكافحة الصيد غير المشروع، التي تتألف أساسا من عناصر عسكرية، فإن ذلك يمكن أن يرتبط بالصراعات التي تنشب بين الباء ألف باء وأفراد المجتمعات المحلية أو بين الباء والمجموعات المسلحة الموجودة في المنطقة .وهناك خطر ارتباط أنشطة الاتحاد بانتهاكات حقوق الإنسان. قد تؤدي الصراعات إلى (1) أضرار جانبية لأفراد المجتمع ، و (2) معاملة غير قانونية للصيادين المزعومين ، و (3) قضايا السلامة والأمن لأعضاء الاتحاد. ويشمل المشروع تصنيف وتعريف جزء من الأراضي للحفظ يمكن أن يؤدي إلى اتفاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية مع المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ، ولا سيما مع النساء ، خاصة لأن ذلك يحد من إمكانية حصولهن على الاستخدام الطبيعي. وقد يكون لدى مديري المشاريع قدرة ضعيفة (1) على تنفيذ أنشطة المشاريع على نحو منصف وحساس للنزاعات. (1) العمل بعمق مع جميع أفراد جميع الطوائف و (3) تيسير ورصد آلية للتظلم ونظراً لاستبعاد المرأة تقليدياً من عمليات صنع القرار ، فإنها قد تستبعد من الدعم المقرر للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية .وقد يؤدي ذلك دون قصد إلى تمييز حقيقي ضد المرأة في تنفيذ المشروع .إن تعريف حدود جزء من الأراضي للحفاظ عليها من الممكن أن يؤدي إلى أضرار جانبية (1) لأفراد المجتمع ، (2) معاملة غير قانونية للصيادين المزعومين ، وقضايا السلامة والأمن (3) بالنسبة لوحدة مكافحة الصيد غير المشروع المعروف أيضاً باسم وحدة مكافحة الصيد غير المشروع. تقع المنطقة المحمية على مواقع التراث الثقافي لمختلف المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية .ويمكن لأهداف الحفظ أن تقلل دون قصد من إمكانية الوصول إلى هذه المواقع، إذا لم يتم تعريف المنطقة المركزية وإدارتها ببروتوكول مناسب من بروتوكول "كليب" وبمشاركة كاملة وفعالة من جميع أصحاب الحقوق، بمن فيهم السكان الأصليون والنساء. وينطوي المشروع على تصنيف وتحديد حدود جزء من الأراضي من أجل الحفاظ عليها ، مما يمكن أن يؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية سلبية على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ، ولا سيما النساء ، خاصة وأن ذلك يمكن أن يحد من حصولهن على استخدام الموارد الطبيعية والثقافية.	المسار رقم 5: ضمان العمل العادل والمأمون والمأمون والمنصف وظروف العمل للعاملين في المشاريع. المسار رقم 6: ضمان مشاركة أصحاب المصلحة. قدرة جميع أصحاب المصلحة في المشروع على الإبلاغ عن المشاكل المحتملة. المسار رقم 4: منع قضايا السلامة المتصلة بتنفيذ تدابير مكافحة الصيد البحري.

النتيجة 2,2: تستفيد وحدة مكافحة الصيد غير المشروع من المراقبة (الإرشاد) ، والتدريب المتقدم ، ودعم المراقبة.	وبما أن المشروع يدعم وحدات مكافحة الصيد غير المشروع، التي تتألف أساسا من عناصر عسكرية، فإن ذلك يمكن أن يرتبط بالصراعات التي تنشب بين الباء ألف باء وأفراد المجتمعات المحلية أو بين الباء والمجموعات المسلحة الموجودة في المنطقة .وهناك خطر ارتباط أنشطة الاتحاد بانتهاكات حقوق الإنسان. قد تؤدي الصراعات إلى (1) أضرار جانبية لأفراد المجتمع ، و (2) معاملة غير قانونية للصيادين المزعومين ، و (3) قضايا السلامة والأمن لأعضاء الاتحاد. وقد يكون قادة المشروع أقل قدرة على (1) تنفيذ أنشطة المشاريع على نحو منصف وحساس للصراع ، (2) التعامل مع جميع أصحاب المصلحة في كل المجتمعات بعمق ، و (3) تسهيل ومراقبة آلية التظلم.(MRG) ويشكل العنف القائم على نوع الجنس مشكلة رئيسية في هذا المجال .ويمكن لأعضاء الاتحاد و/أو موظفي المشاريع الآخرين أن يكرروا أشكال أخرى من العنف الحقيقي ، بينما قد يؤدي دعم الجماعات النسائية إلى تفاقم العنف القائم على نوع الجنس داخل المجتمع المحلي ، إذا أوجدت صراعات على السلطة على مستوى الأسرة المعيشية أو القرية. ونظراً لاستبعاد المرأة تقليدياً من عمليات صنع القرار ، فإنها قد تستبعد من الدعم المقرر للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية .وقد يؤدي ذلك دون قصد إلى تمييز حقيقي ضد المرأة في تنفيذ المشروع .إن تعريف حدود جزء من الأراضي للحفاظ عليها من الممكن أن يؤدي إلى أضرار جانبية (1) لأفراد المجتمع ، (2) معاملة غير قانونية للصيادين المزعومين ، وقضايا السلامة والأمن (3) بالنسبة لوحدة مكافحة الصيد البحري المعروف أيضاً باسم وحدة مكافحة الصيد غير المشروع. وتقع المنطقة المحمية على مواقع التراث الثقافي لمختلف المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية .وقد تؤدي أهداف الحفظ دون قصد إلى الحد من إمكانية الوصول إلى هذه المواقع ، إذا لم يتم تعريف المنطقة المركزية وإدارتها ببروتوكول مناسب بشأن برنامج المعلومات عن بعد	المسار رقم 4: منع قضايا السلامة المتصلة بتنفيذ تدابير مكافحة الصيد غير المشروع. المسار رقم 5: ضمان العمل العادل والسليم والمأمون والمنصف وظروف العمل ملائمة للعاملين في المشروع. المسار رقم 7: تجنب العنف القائم على نوع الجنس.

	وبمشاركة كاملة وفعالة من جانب جميع أصحاب الحقوق ، بمن فيهم السكان الأصليون والنساء. وينطوي المشروع على تصنيف وتحديد حدود جزء من الأراضي لأغراض الحفظ التي يمكن أن تؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية سلبية على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ، ولا سيما النساء ، لأن ذلك قد يحد من حصولهن على استخدام الموارد الطبيعية والثقافية.	

النتيجة 2.3 يتم تعزيز نظام الحماية للمحمية الجزئية للأفيال من خلال خطة الإدارة وتقوية موظفيها	-وتقليديا، فإن المرأة مستبعدة من عمليات صنع القرار. ويمكن استبعادهم من دعم المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. ويمكن أن يؤدي ذلك عن غير قصد إلى إعادة إنتاج التمييز القائم ضد المرأة في تنفيذ المشروع. ويمكن أن يكون للأنشطة المدرة للدخل التي يقترحها المشروع (النتيجة 3) أو التي تأذن بها خطة التنمية (النتيجة 2)، مثل المراعي المجتمعية، آثار سلبية على البيئة يمكن أن تؤثر تأثيرا مباشرا على التنوع البيولوجي والبيئة (التآكل، والربط، وتدهور التربة، وإزالة الغابات/إزالة الغابات، وتوليد النفايات، وما إلى ذلك). وبما أن موئل الفيلة يتمتع بحماية أفضل، فإنها يمكن أن توسع نطاق أنشطتها وتحركاتها داخل المنطقة: فقد أبلغ عن الصراعات بين الإنسان والحياة البرية في جميع المشاورات. وقد أودت هذه الصراعات مؤخرا بحياة العديد من الضحايا بين أفراد المجتمع المحلي وألحقت أضرارا بالمزارع المجتمعية. النتائج2-3 (التخطيط لتطوير محمية الفيلة الجزئية وتطبيق القانون ذي الصلة لنظام الاحتياطي) و 3-1 (خطط التجمع الوطني الرواندي) إذا لم ينفذ ذلك على النحو الصحيح، فقد يؤدي إلى التشريد المادي والاقتصادي لبعض الأقليات الإثنية والفئات الضعيفة وهذا يمكن أن يبعدهم عن الموارد المحدودة والهامة للغاية، مثل المياه والمراعي والغابات الواقعة في المحمية أو على المناطق المستهدفة من المجتمعات المحلية ... *حدث بالفعل تشريد مادي في السنوات السابقة قبل أن يشارك البرنامج الإنمائي في المشروع وتقع المنطقة المحمية في مواقع التراث الثقافي لمختلف المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وتشكلها. وقد تؤدي أهداف الحفظ عن غير قصد إلى الحد من الوصول إلى هذه المواقع إذا لم يتم تحديد المنطقة الأساسية وإدارتها من خلال بروتوكول CLIP وبمشاركة كاملة وفعالة من جميع أصحاب الحقوق، بمن فيهم الشعوب الأصلية والنساء ويشمل المشروع تصنيف وتحديد حدود جزء من الأرض لحفظها، مما قد يؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وهذا يمكن أن يعيد عن غير قصد التمييز القائم الذي ينطوي عليه المشروع على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، ولا سيما على النساء، لا سيما وأنه يمكن أن يقلل من إمكانية حصولهن على الموارد الطبيعية والثقافية ...	المكون #3: تعزيز المساءلة /ضرورة تحمل المسؤولية. المسار رقم 6: ضمان المشاركة المناسبة لأصحاب المصلحة وقدرة جميع أصحاب المصلحة في المشروع على الإبلاغ عن المشكلات المحتملة. المسار رقم 8: توفير الوصول الى آلية التظلم على مستوى المشروع ومراقبتها

النتيجة 3-1 ويجري وضع وتنفيذ خطط لإدارة الموارد الطبيعية للمجتمعات المحلية في موئل الفيل.	وتقليديا، بما أن المرأة مستبعدة من عمليات صنع القرار، يمكن استبعادها من دعم المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. ويمكن أن يؤدي ذلك عن غير قصد إلى إعادة إنتاج التمييز القائم ضد المرأة في تنفيذ المشروع. يمكن أن تؤدي الديناميات بين الفئات الاجتماعية الى بعض النساء من الدعم المقدم للجماعات النسائية. يمكن أن تؤدي أنشطة إعادة التحريج التي يخطط لها المشروع في المناطق المتدهورة إلى إحداث اضطرابات غير مقصودة في النظام البيئي المحلي واستخدامات الأراضي من قبل المجتمعات إذا لم يتم إدخال أنواع جديدة وإذا تم إنشاء المزارع دون مشاورات حساسة. مناسب ثقافيًا.	المسار رقم 9: حماية المواقع الثقافية في المنطقة. المسار رقم 10: تجنب تأثير سبل العيش المجتمعية على خدمات النظام الإيكولوجي. المسار11: التكامل بين الجنسين المسار رقم 12: ضمان أنشطة الترميم المناسبة محلياً.

	إن المنطقة المحمية معرضة بشكل كبير لتغير المناخ، مما يؤدي الى فيضانات إضافية للأنهار وندرة المياه والحرارة الشديدة والحياة البرية والآثار السلبية على أنشطة كسب العيش. نظرا لأن موطن الفيل محميا بشكل أفضل، فيمكنه توسيع أنشطته وتحركاته إلى المنطقة. وقد تم الإبلاغ عن النزاعات أثناء جميع المشاورات. تسببت هذه النزاعات في الآونة الأخيرة في وقوع العديد من الضحايا بين أفراد المجتمع وألحقت أضرارا بمزارع المجتمعات. النتيجة 2.3(تخطيط لتطوير المحمية الجزئي للأفيال وقانون التطبيق المتعلق بالنظام الاحتياطي) و 3.1(خطط إدارة المواد الطبيعية للمجتمعات)، فإذا لم يتم تنفيذها بشكل صحيح، فقد تكون نتيجته التهجير الفعلي والاقتصادي لبعض الأقليات والفئات الضعيفة. ويمكن أن يقودهم بعيدا عن الموارد المحدودة وذات الأهمية الحاسمة، مثل المياه والمراعي والغابات الواقعة في المحمية أو مناطق المجتمع المستهدفة. وقد حدث نزوح بالفعل في السنوات الماضية قبل أن يشارك برنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المشروع. نظرا لأن المنطقة مأهولة بالسكان الأصليين، وبالنظر إلى عدم وجود بروتوكول رسمي قائم حتى الآن في هذا الخصوص رغم تكثيف عمليات المشاورات، فهناك خطر من أن المشروع سيعيد انتاج التمييز ضد بعض الشعوب الأصلية ويؤدي إلى تفاقمه. ويؤثر على حقوقهم في الأرض والمراد. ويدعمها ضعف ممثليها ومشاركتها في الشؤون السياسية والعامة. ويتضمن المشروع تصنيف وتعريف قطعة من الأرض بالتحديد لحمايتها، مما قد يؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وخاصة على النساء، مما يقلل من وصولهن إلى استخدام الموارد الطبيعية والثقافية.	المسار رقم 13: إدارة الصراعات بين البشر والفيل المسار رقم 14: تخفيف التشرد الاقتصادي العنصر رقم 15: منع أي شكل من أشكال التشريد الجسدي القسري[2] المسار رقم 16: التخفيف من حدة تغير المناخ وخطر الكوار
النتيجة 3-2 ويجري وضع وتنفيذ خطط بديلة لتوليد الإيرادات في المجتمعات المحلية المستهدفة.	وبما أن النساء مستبعدات تقليديا من عمليات صنع القرار، فقد يتم استبعادهن من الدعم المقدم للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. يمكن أن يؤدي هذا عن غير قصد إلى إعادة انتاج التمييز القام ضد المرأة في تنفيذ المشروع. كما يمكن أن تؤدي الديناميات بين الفئات الاجتماعية إلى استبعاد بعض النساء من الدعم المقدم من للمجموعات النسائية. إن العنف القائم على العنف يعد مشكلة كبيرة في المنطقة. ويمكن أن يساهم أعضاء اتحاد الدواجن أوالطاقم المسؤول عن المشروع في إعادة انتاج الأشكال الحالية من العنف بينما قد يؤدي دعم المجموعات النسائية إلى تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمع إذا خلقوا صراعات على السلطة على مستوى الأسرة أو القرية. إن الأنشطة الناتجة من الدخل المقترحة أو اسموح بها من قبل المشروع(النتيجة3) أو التي أذنت بها خطة التنمية (النتيجة2) مثل المراعي الجماعية يمكن أن يكون لها آثار سلبية على البيئة. ويمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على التنوع البيولوجي والبيئة(التعرية/إزالة تدهر الأراضي، إزالة الغابات ، توليد النفايات. وقد يعمل المشروع كناقل للأمراض: (1) من المرجح أن تكون الأصول المجتمعية التي يدعمها المشروع من خلال CBRNM/GRNBC في المقام الأول مشاريع قائمة على المياه والتي قد تشكل مصادر لانتشار ناقلات الأمراض المنقولة بالمياه (الكوليرا ، والبيلهارزيوس ، والديدان الغينية ، والملاريا ، وما إلى ذلك) والتي قد يصاب بها المستفيدون ؛ وقد يؤدي سفر الموظفين والاستشاريين في المنطقة إلى زيادة انتشار وباء	المسار رقم 10: تجنب تأثير المجتمعات المحلية على خدمات النظام الإيكولوجي المسار رقم 17: ضمان تقاسم المنافع مع الحيلولة دون وصول الجماعات المسلحة وسرقتها. المسار رقم 18: ضمان سلامة البنية التحتية الصغيرة التي شيدها المشروع (على سبيل المثال: البنية التحتية للمياه)

[2] ولا ينطبق المعيار على القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد الطبيعية في إطار ترتيبات الإدارة الطبيعية القائمة على المجتمع المحلي (على سبيل المثال: "(أ) إنشاء منطقة للمحافظة على المجتمعات المحلية ، وهو ما لا ينطبق على غورما على الرغم من الالتزام القوي للمجتمع المحلي) حيث يقرر المجتمع المحلي المعني تقييد إمكانية حصوله على هذه الموارد على أساس قرار طوعي ، أو عملية مناسبة قائمة على المجتمع المحلي تعكس توافق الآراء الطوعي أو الموافقة المسبقة والمستنيرة."

	COVID-19 ومن المرجح أن يفيد أو يثري هذا المشروع الجماعات المسلحة التي تعتبر إرهابية، وذلك بسبب توفير المنافع على صعيد المجتمع المحلي. وقد تم الإبلاغ في جميع المشاورات عن مواطن الفيلة الذي تتمتع بحماية أفضل ويمكنه توسيع أنشطته وتحركاته في منطقة الصراعات بين البشر والفيلة .وقد تسببت هذه الصراعات مؤخرا في وقوع عدة ضحايا بين أفراد المجتمع المحلي وإلحاق أضرار بالمزارع الزراعية في المجتمع المحلي، وبما أنه لا يوجد بروتوكول رسمي في هذا المجال بعد ، وعلى الرغم من عمليات التشاور المكثفة ، فهناك خطر أن يكرر المشروع ويفاقم التمييز ضد بعض الشعوب الأصلية ويؤثر على حقوقها في الأرض والموارد ، خصوصا أنهم يعانون من انخفاض التمثيل والمشاركة في الشؤون السياسية والعامة.	

النتيجة 4-2 سيتم تقاسم الدروس المستفادة من المشروع مع منظمات الحفظ الوطنية والدولية ، بما في ذلك الشراكة العالمية للمياه.	ومن الممكن أن يعمل المشروع كناقل للأمراض (1): فمن المرجح أن تشكل الأصول المجتمعية التي يدعمها المشروع من خلال NRCM في المقام الأول مشاريع هيدروليكية يمكن أن تشكل * مصادر لانتشار ناقلات الأمراض المنقولة عن طريق المياه (الكوليرا ، والبيلهارزيا ، والديدان الغينية ، والملاريا ، وما إلى ذلك) والتي قد ينكمش المستفيدون منها ؛ (2) قد يزيد الموظفون والاستشاريون في المنطقة من خطر انتشار-COVID 19.	المسار 19: تخفيف انتقال الأمراض المنقولة عن طريق المياه. المسار20: تخفيف انتقالCOVID-19
النتيجة 4.3. وضع استراتيجية مراعاة للمساواة بين الجنسين واستخدامها لتوجيه التنفيذ ، والمراقبة (والإبلاغ	وبما أن هذه المنطقة تسكنها الشعوب الأصلية، وأنه لا توجد حتى الآن بروتوكول رسمي قائم للاعتماد عليها، على الرغم من عمليات التشاور المكثفة، فهناك خطر أن يكرر المشروع ويفاقم التمييز ضد بعض الشعوب الأصلية ويؤثر على حقوقها في الأرض والأقاليم والموارد، خصوصا أنهم يعانون من انخفاض التمثيل والمشاركة في الشؤون السياسية والعامة.	المسار رقم 14: ضمان التمثيل الكافي للشعوب الأصلية في المشروع.

وتشمل تدابير الرصد والإبلاغ بيانات مصنفة حسب فئة الفئات المتأثرة و/أو المجموعات ، وتشمل مؤشرات نوعية محددة. ويقوم الرصد، عند الاقتضاء، بإشراك و/أو إشراك أصحاب المصلحة والأطراف الثالثة، مثل المجتمعات المحلية المتأثرة، أو الخبراء المستقلين، أو NGO لاستكمال أنشطة الرصد والتحقق منها. ويراعى أيضا دور السلطات DNEF المحلية في أنشطة الرصد. ولكل خطة إدارية محددة خطتها الخاصة بالرصد والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم الخطة العامة ESMPللرصد والتحقق المشورة إلى مدير وحدة الرصد والتحقق بغرض رصد تنفيذ." ESMP

وسينفذ المشروع تحت الإشراف التقني MESSD كشريك تنفيذي ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - البرنامج المشترك كشريك إنمائي. وفي كلا المؤسستين (2) هناك حاجة إلى التدريب والمشورة بشأن ضمانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية. وحتى الآن ، ليس لديها موارد بشرية مؤهلة للعمل في مجال الدعم ، والمشروع هو الفرصة لتشكيل فريق المشروع وتوفير المهارات المطلوبة في مركز تنسيق للمشروع. وسوف يحتاج الشركاء DNEF) ، ومؤسسة الحياة البرية ، وشيرغيتا (أيضاً إلى بناء القدرات على الضمانات اللازمة لضمان تحقيق نتائج المشاريع.

وستتولى اللجنة التوجيهية للمشروع المسؤولية النهائية عن إدماج مختلف خطط ESMP المستقلة لتنفيذ المشروع. وسيتطلب إدماج هذه الخطط دراسة الاحتياجات المؤسسية المحددة لإطار التنفيذ من أجل تطبيق خطة الإدارة السليمة بيئياً/خطة الإدارة السليمة بيئياً ، بما في ذلك استعراض مخصصات الميزانية اللازمة لكل تدبير ، فضلا عن سلطة وقدرات المؤسسات على مختلف المستويات الإدارية. (على سبيل المثال ، على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية) ، وقدرتها على إدارة ورصد تنفيذ خطة الإدارة السليمة بيئياً/خطة الإدارة السليمة بيئياً. وسيجري عند الاقتضاء، إدراج أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية للتمكين من تنفيذ هذا المشروع بنجاح.
وتشمل هذه الميزانية جميع التكاليف المتصلة بتنفيذ ومتابعة لهذا المشروع المتمثل في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

أنشطة	الجدول الزمني	المسؤول	الميزانية بالدولار الأمريكي
تعزيز القدرات والامكانيات			
استشاريون وطنيون/بعثات سفر30 يوما من التدريب + السفر الى موبتي/سيفاري	Ad hoc	UGP	30000
خطة عمل التنوع البيولوجي			
يتم تعيين خبراء عند الضرورة لإجراء دراسات أساسية عن خدمات النظام الإيكولوجي ومختلف مكونات النظام البيئي (VECعند إطلاق نشاط جديد وفقاً لخطة الإدارة المحلية إذا حدد التقييم خطر التنوع البيولوجي.	Ad hoc	Wild Foundation مؤسسة حماية الحيوانات	10000
إنشاء وإدارة صندوق التعويضات	متواصل	DNEF	30000
خطة الشعوب الأصلية			
التقييم : التشكيل والتوظيف (مصاريف السفر إلى الساحة، الترجمة والاتصلات	سنة واحدة	موظف للحماية	10 000
متابعة : التشكيل والتوظيف (مصاريف السفر إلى الساحة، الترجمة والاتصلات)	أثناء تنفيذ المشروع	مسؤول عن الحراسة	10 000
المجموع الكلي			90 000